الأمم المتحدة

A/C.2/62/SR.23

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
22 January 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثالثة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة لينتونين ..... (فنلندا)

المحتويات

البند ٥٤ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع)

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (تابع)

(ط) تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (تابع)

البند ٥٧ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة (تابع)

(أ) مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا (تابع)

(ب) إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-58332 (A)

البند ٥٨ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)

(ب) دور المرأة في التنمية

(ج) تنمية المواد البشرية

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٥٤ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع) **(A/C.2/62/L.21)**

مشروع قرار بشأن البقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية

١ - **السيدة عائشة** (باكستان): عرضت مشروع القرار A/C.2/62/L.21 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(ج) **الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث** (تابع) (A/C.2/62/L.20)

مشروع قرار بشأن الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

٢ - **السيدة عائشة** (باكستان): عرضت مشروع القرار A/C.2/62/L.20 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(هـ) **تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا** (تابع) (A/C.2/62/L.17)

مشروع قرار بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

٣ - **السيدة عائشة** (باكستان): عرضت مشروع القرار A/C.2/62/L.17 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(ط) **تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة** (تابع) (A/C.2/62/L.19)

مشروع قرار بشأن تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية

٤ - **السيدة عائشة** (باكستان): عرضت مشروع القرار A/C.2/62/L.19 باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

البند ٥٧ من جدول الأعمال: مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة (تابع) (A/62/488)

(أ) **مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا** (تابع) (E/2007/63 — A/62/97 و Corr.1، و A/62/216 و 322)

(ب) **إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر** (تابع) (A/62/226 و A/62/256 و Corr.1؛ و A/C.2/62/4 و A/C.2/62/5)

٥ - **السيد تكنيسي** (تركيا): ذكر أن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، ولا سيما معدلات النمو العالية في بعض أقل البلدان نموا، شيء مشجع. بيد أنه لا يزال هناك، كما أورد الأمين العام في تقريره (E/2007/63 - A/62/79)، مجال للتحسن.

٦ - ومضى يقول إن أقل البلدان نموا تبذل جهودا جديرة بالثناء لتنمية قدراتها الإنتاجية، وإقامة حكم صالح، وتحسين أدائها الاقتصادي الكلي. وكانت أيضا مبادرتها بصياغة استراتيجية كوتونو لزيادة تنفيذ برنامج عمل بروكسل جديرة بالملاحظة. ومع ذلك لا يزال الفقر المدقع يشكل تحديا رئيسيا. وأن من غير المقبول أخلاقيا أن ينخفض العمر المتوقع في عدد من أقل البلدان نموا نتيجة للمرض، ونقص الأغذية، والحرب الأهلية. ويلزم بذل جهود إضافية لبلوغ غايات برنامج بروكسل.

٧ - وعلى الرغم من أن تركيا ذاتها بلد نام، فإنها ملتزمة بالاضطلاع بنصيبها لمساعدة أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي عام ٢٠٠٦، بلغت مساعدتها الإنمائية الرسمية ٧٥٠ مليونا من الدولارات، أو ٠,١٨ في المائة من دخلها القومي الإجمالي. وتشارك الوكالة الدولية التركية للتعاون والتنمية في مشاريع عبر العالم، في الوقت الذي قدمت فيه الحكومة التركية معونة إنسانية لعدد ١٧ بلدا أفريقيا على امتداد السنتين السابقتين، كما إنها تشعر بالفخر لأن برنامج الأغذية العالمي أشاد بها بصفتها من الجهات المانحة الرئيسية في الجهد الرامي إلى حل الأزمة الغذائية في أفريقيا.

٨ - وأشار إلى أن تركيا استضافت في تموز/يوليه ٢٠٠٧، المؤتمر الوزاري السنوي لأقل البلدان نموا الذي كان موضوعه ”جعل العولمة مفيدة لأقل البلدان نموا“. وأضاف أنه بالنظر إلى أن التجارة الدولية حيوية الأهمية للتنمية فإن حكومته تؤكد على أهمية العلاقات التجارية مع أقل البلدان نموا، وتوجه الاستثمار التركي إليها. وتقدمت حكومته أيضا بمساهمات طوعية للصندوق الاستئماني لمكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، كما أنها تدعم عددا من مشاريع المكتب

٩ - **السيد ليو زنمين** (الصين): قال إن من واجب المجتمع الدولي أن يساعد أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، التي تضررت بشدة بالعولمة. وعلى الرغم من أن أقل البلدان نموا استطاعت أن تحسن مؤشراتها الاجتماعية، وحققت معدلا للنمو الاقتصادي قدره ٧ في المائة في عام ٢٠٠٦، فإنها ما زالت ضعيفة. وفي عام ٢٠٠٦، بلغ نصيب تجارتها في مجال السلع الأساسية والخدمات ما يقل عن ١ في المائة من مجموع حجم التجارة في العالم.

١٠ - وستكون السنوات الثلاث القادمة فترة حاسمة الأهمية لتحقيق أهداف برنامج عمل بروكسل. وأوضح أن وفده يطلب إلى جميع البلدان، وبخاصة البلدان المتقدمة، أن تحسن إمكانية الوصول إلى أسواقها أمام أقل البلدان نموا، وأن تمنحها إعفاءات من التعريفات والحصص. وأضاف أنه ينبغي للبلدان أن تكرس ٠,١٥ إلى ٠,٢ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لتلك البلدان. وينبغي أيضا في الوقت نفسه أن يأخذ المجتمع الدولي في الاعتبار الرقم القياسي للضعف الاقتصادي، الذي هو مؤشر هام للتنمية المستدامة، عند النظر في خروج تلك البلدان من مركز أقل البلدان نموا.

١١ - ومضى يقول إن حكومته ألغت، في عام ٢٠٠٦، الدين المتعلق بقروض معينة مقدمة بدون فائدة لأقل البلدان نموا في أفريقيا التي لها علاقات دبلوماسية مع الصين، وزادت من عدد الواردات بدون تعريفات جمركية من تلك البلدان. وبحلول عام ٢٠٠٩، ستكون المعونة المقدمة من الصين إلى البلدان الأفريقية ضعف ما كانت عليه في عام ٢٠٠٦. وتعتزم الصين أيضا إنشاء صندوق إنمائي صيني - أفريقي يبلغ حجمه في نهاية المطاف ٥ بلايين من الدولارات، وتوفير التدريب لعدد ١٥ ٠٠٠ شخص في البلدان الأفريقية، وتعزيز تنمية الهياكل الأساسية والخدمات العامة.

١٢ - وذكر أن استعراض منتصف المدة القادم لبرنامج عمل الماتي لصالح البلدان النامية غير الساحلية سيتيح فرصة هامة لمناقشة الصعوبات الخاصة التي تواجه هذه البلدان، وتقييم تنفيذ برنامج وخطة التعاون في المستقبل في مجالات أساسية. وأضاف أن حكومته، التي تفهم جيدا شواغل البلدان النامية غير الساحلية لأن جزءا كبيرا من غرب ووسط الصين غير ساحلي أيضا، أما أنها دخلت في اتفاقات مع البلدان غير الساحلية المجاورة أو تجري مفاوضات معها لتيسير النقل العابر. كما أنها تعمل على تسهيل التجارة مع

هذه البلدان، وتوفير التدريب في مجالي الجمارك والنقل، وتحسين كفاءة النقل العابر.

١٣ - **السيد ناركهو** (منغوليا): أعرب عن تأييده لطرائق استعراض عام ٢٠٠٨ لبرنامج عمل الماتي التي أوردها الأمين العام في تقريره (A/62/226)، وطلب إلى الدول الأعضاء أن تشارك على نطاق واسع في عملية الاستعراض.

١٤ - ومضى يقول إنه يلزم اتباع نهج متعدد الأبعاد لمعالجة مشاكل البلدان النامية غير الساحلية. فهي تحتاج في المقام الأول، إلى مساعدة مالية وتقنية ثنائية، وإقليمية، ودولية لكي تبني مرافق النقل والمرور العابر، وتنهض بصيانتها وتحسنها. وبالنظر إلى أهمية التعاون الإقليمي في ميدان النقل العابر، اقترحت حكومته اتفاقا متعدد الأطراف من شأنه أن يكفل خدمات النقل العابر الكفؤة، ويقلل من التكاليف والخسائر.

١٥ - ومن شأن زيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق أمام البلدان النامية غير الساحلية أن يقابل الأضرار الناجمة عن العوائق الطبيعية والناشئة عن السوق. ويجب أن تقترن إمكانية الوصول إلى الأسواق هذه بتحسينات في قدرات هذه البلدان على التفاوض فيما يتصل بالتصدير والتجارة؛ ويمكن أن يتم ذلك عن طريق توفير التمويل وتقديم المساعدة التقنية. وقال إنه يطلب إلى المجتمع الدولي أن يزيد هذه المساعدة زيادة هامة، وأن يأخذ الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية في الاعتبار في محادثات تسهيل التجارة في منظمة التجارة العالمية.

١٦ - وطلب، في نهاية كلمته، من البلدان النامية غير الساحلية وشركائها الإنمائيين، النظر في اقتراح منغوليا بإنشاء مؤسسة تفكير دولية لوضع استراتيجيات لزيادة فعالية الجهود الدولية الرامية إلى تلبية الاحتياجات والمصالح الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٤٠ واستؤنفت الساعة ١١/٠٠.

١٧ - **السيد يرليك علي** (كازاخستان): ذكر أن قدرة البلدان النامية غير الساحلية على الاستفادة من التجارة يحد منها ارتفاع تكاليف النقل الذي يضر بالقدرة التنافسية لمصدريها. ولهذا ينبغي أن تكون الشراكات بين البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وشركائهما الإنمائيين أنجع وسيلة لإدماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي، ومن ثم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٨ - وأضاف أن حكومته تعلق أهمية قصوى على تنفيذ برنامج عمل الماتي، الذي هو أهم إطار متوفر حاليا للتصدي للتحديات التي تواجهها البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية. وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، استضافت كازاخستان الدورة الثالثة والستين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وكان من بين القرارات التي اتخذت في تلك الدورة، قرار شاركت كازاخستان في تقديمه يشجع البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية على التحضير لاستعراض منتصف المدة في عام ٢٠٠٨ لبرنامج عمل الماتي، عن طريق أمور منها إعداد مؤشرات لقياس التقدم المحرز في تنفيذه. وقال إن الاستعراض عملية هامة يمكنها أن تقيّم هذا التقدم وأن تقرر الخطوات الأخرى اللازمة لتعزيز الشراكات العالمية من أجل مساعدة البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في تنفيذ برنامج العمل.

١٩ - وأشار إلى أنه ثمة عدد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة يضطلع بدور هام في هذه العملية، ولا سيما عن طريق برامج المساعدة التقنية. وتنهض اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بأعمال ممتازة بشأن تسهيل التجارة، والانضمام إلى منظمة

التجارة العالمية، وتسهيل عبور الحدود أمام البلدان النامية غير الساحلية في وسط آسيا.

٢٠ - ومضى يقول إن المجتمع الدولي لم يسلم بعد على نحو تام بأن تغير المناخ له أثر مدمر جدا على البلدان النامية غير الساحلية، نتيجة للتصحر، والنقص الدائم في الموارد المائية. وحان الوقت لإبراز هذه المسألة كيما يتسنى علاجها في إطار جدول أعمال إنمائي دولي أعم.

٢١ - وذكر أنه لا يزال يتعين عمل الكثير، وأنه يأمل أن يؤدي نظر اللجنة في هذا البند من جدول الأعمال إلى توصيات محددة لتوسيع الشراكات المتعددة الأطراف، بغية إنشاء نظم فعالة للنقل العابر، كيما يتسنى لمنتجات البلدان النامية غير الساحلية أن تصل، على نحو مأمون ويمكن التنبؤ به، إلى الأسواق العالمية.

٢٢ - **السيد ماتنجي** (ملاوي): قال إن ملاوي تعلق أهمية كبيرة على البند قيد المناقشة بسبب مركز البلد الفريد كواحد من أقل البلدان نموا وبلد غير ساحلي، يقوم اقتصاده في المقام الأول على الزراعة. وأضاف أن برنامج عمل بروكسل وبرنامج عمل الماتي يشكلان أداتين حيويتي الأهمية للتصدي للتحديات التي تواجه أقل البلدان نموا، وأن وفده يطلب إلى المجتمع الدولي تسهيل تنفيذهما كي تتمكن هذه البلدان من تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي، على وجه الخصوص، تنفيذ استراتيجية كوتونو لزيادة تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ كمسألة ذات أهمية ملحة.

٢٣ - وفي محاولة لتعزيز تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، اعتمدت ملاوي سياسات مالية واقتصادية كلية سديدة، واتخذت تدابير لتعزيز الشفافية، والحكم الصالح، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، وإدارة القطاع العام، وتعميم المنظور الجنساني في القطاعين العام والخاص كليهما. ومضى يقول إن حكومته ترى أن الاستراتيجيات الإنمائية المتوسطة الأجل هي أنسب أدوات لتحقيق هذه الأهداف، وأنها تضع أيضا اللمسات النهائية لاستراتيجية للمساعدة الإنمائية تسعى إلى استخدام مزيج متوازن عملي وذي كفاءة من طرائق المعونة لزيادة القدرة الإنتاجية لأقل البلدان نموا. وأنه على يقين من أن ملاوي سيكون بوسعها، مع توفر موارد إضافية وجديدة من شركائها الإنمائيين، أن تحقق تلك الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. ولهذا فإنه يطلب إلى البلدان المتقدمة أن تسهل اندماج ملاوي في التجارة الدولية بإزالة الحواجز التجارية والإعانات الزراعية، مما يمكن البلد من كسب دخل جديد وإضافي للقضاء على الفقر.

٢٤ - ويمكن، كما هو وارد في تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل الحالي لصالح أقل البلدان نموا (A/62/79 — E/2007/63)، مواصلة جهود أقل البلدان نموا لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية إذا ما ركزت الجهات المانحة المشاركة انتباهها على تعزيز القدرة الإنتاجية لهذه البلدان. وإذا كانت أقل البلدان نموا متخلفة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فهذا يرجع إلى حد كبير إلى أسباب لا دخل لها فيها.

٢٥ - ولقد أسهم مركز ملاوي كبلد غير ساحلي إلى حد كبير في ارتفاع مستويات الفقر فيها، وعجزها عن الاستفادة من التجارة الدولية. ولقد أدى انخفاض الأسعار، وارتفاع تكاليف النقل البري الداخلي، وعدم إمكانية الوصول إلى البحر، إلى جعل صادرات ملاوي الزراعية غير تنافسية. وأضاف أنه بالنظر إلى أن برنامج عمل الماتي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار يطلبان إلى بلدان المرور العابر تيسير وصول البلدان غير الساحلية إلى البحر، فإنه يرحب بالتعاون الذي أبدته حكومتا زامبيا، وموزامبيق، والجماعة الإنمائية

للجنوب الأفريقي في تنفيذ مشروع لمجرى مائي على نهر شاير في ملاوي ونهر زمبابوي في موازمبيق، وأنه يطلب إلى المجتمع الدولي تقديم المساعدة في تنفيذ هذا المشروع.

٢٦ - وأعرب في النهاية عن تقديره للحكومات التي استضافت اجتماعات ذات أهمية لأقل البلدان نموا في الأشهر الأخيرة، وللأمين العام على إنشائه الفريق التوجيهي لأفريقيا للأهداف الإنمائية للألفية.

٢٧ - **السيد تيشوم** (إثيوبيا): قال إنه يرحب بنتائج الاجتماعات المواضيعية الأخيرة بشأن تنمية الهياكل الأساسية للنقل العابر، والتجارة الدولية، وتسهيل التجارة. وأن البلدان النامية غير الساحلية من بين أشد البلدان فقرا، وذلك في المقام الأول لأنها لا تتوفر لها إمكانية الوصول إلى البحر، ونظرا لعزلتها عن أسواق العالم. وتعتمد تجارتها المحمولة بحرا، على نحو لا مفر منه، على المرور العابر عن طريق بلدان أخرى، ومن ثم على سياسات هذه البلدان ومؤسساتها ومرافقها فيما يتعلق بالمرور العابر. ويؤدي ارتفاع تكاليف النقل الناجم عن ذلك إلى تآكل القدرة التنافسية لمنتجاتها، ولهذا همشت البلدان النامية غير الساحلية في الاقتصاد العالمي.

٢٨ - ويتوقف إنشاء نظم فعالة للنقل العابر على الترتيبات التعاونية بين البلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان المرور العابر. وغالبا ما تفتقر البلدان الأخيرة أيضا إلى الموارد، ولا يمكنها تبعا لذلك، أن توفر نظما تفي بالمطلوب. ويتوقع أن يعزز برنامج عمل ماتي إقامة صلات وثيقة بين نظم النقل العابر الكفؤة ونمو البلدان النامية غير الساحلية. إلا أنه يجب أن تراعي التدابير الرامية إلى حل مشاكل عبور البلدان النامية غير الساحلية عوامل عديدة، منها اختلال التجارة، وعدم كفاية الهياكل الأساسية، وعدم كفاءة منظمات النقل، وسوء استعمال الأصول المالية، وضعف المؤسسات. ويتطلب إنشاء نظم ذات كفاءة للمرور العابر قيام تعاون أوثق وأنجع بين البلدان النامية غير الساحلية وجيرانها من بلدان المرور العابر، وتكتسي الاتفاقات الإقليمية للتعاون الاقتصادي والمرور العابر، فضلا عن الاتفاقات الثنائية، بالأهمية الحاسمة في هذا الشأن.

٢٩ - وأضاف أن حوالي ٩٧ في المائة من صادرات وواردات إثيوبيا تنقل عبر منافذ بحرية. ولهذا وقعت حكومته اتفاقات لاستعمال الموانئ والمرور العابر مع حكومتي جيبوتي والسودان، واتفاقا لنظام النقل المتعدد الوسائط مع حكومة جيبوتي. وسعت أيضا إلى تنسيق أطر استعمال الموانئ مع جيرانها.

٣٠ - ويلزم تقديم المساعدة إلى البلدان النامية غير الساحلية من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج عمل ماتي. وينبغي لشركائها الإنمائيين أن يفعلوا ما هو أكثر لمساعدتها في بناء هياكلها الأساسية المادية، وزيادة الكفاءة التشغيلية للمرافق الموجودة حاليا، وبناء مرافق جديدة. ويلزم أيضا توفير الدعم لبناء القدرات المؤسسية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى البلدان الأفريقية النامية غير الساحلية، وينبغي إنشاء آلية لتقليل اعتمادها على الأموال الآتية من استعمال الطرق، والحد من ضرورة دفعها لرسوم موانئ وخدمات ذات صلة غير عادلة. وينبغي أن تقدم منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية مساعدة مالية وتقنية أكبر إلى البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية. وأخيرا ينبغي السعي بقوة إلى تنفيذ التدابير المحددة في خارطة الطريق لتنفيذ برنامج عمل ماتي، وينبغي تقديم مساهمات طوعية إلى الصندوق الاستئماني المنشأ لتسهيل متابعة تنفيذ البرنامج.

٣١ - **السيد كبوكومو** (سيراليون): ذكر أنه على الرغم من أن بعض أقل البلدان نموا سجل زيادة في النمو الاقتصادي، فإن الكثير منها لا يزال في مرحلة الفجر

الكاذب للتنمية. ولهذا فإن جزءا هاما من سكانها يموت بلا داع من الجوع، والأمراض التي يمكن الوقاية منها، وغيرها من عوامل متفرقة مثل الكوارث الطبيعية، والكوارث التي هي من صنع الإنسان، والصراعات المسلحة. وتسليما بأن المسؤولية الرئيسية عن مكافحة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، تقع على كاهل أقل البلدان نموا ذاتها، تبذل سيراليون جهدا جادا لتنفيذ السياسات الموجهة نحو الفقراء والرامية إلى القضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين. ووجه الانتباه، في هذا الصدد، إلى استراتيجية سيراليون للحد من الفقر، واستراتيجية توطيد السلام، اللتين ترميان إلى حقن زخم جديد في جهودها الإنمائية. إلا أن محدودية الموارد المالية، وضعف القدرة البشرية والمؤسسية والتقنية ما زالا يعوقان تلك الجهود.

٣٢ - ومضى يقول إن مدى تهميش أشد البلدان فقرا في العالم يثير الجزع. وأن العالم النامي يعاني من فقدان ضخم للمهارات التي تتجه إلى العالم المتقدم. وتوضح دراسة أجريت مؤخرا لعشرة بلدان أفريقية أنها فقدت في المتوسط ٤٠ في المائة من خريجيها من الجامعات. ويمثل انهيار جولة الدوحة وانخفاض مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية ضربة أخرى قوية لأقل البلدان نموا. غير أن تحقيق الأهداف الإنمائية في عالم متزايد العولمة والترابط أصبح مسؤولية اجتماعية وأخلاقية يضطلع بها المجتمع الدولي.

٣٣ - وما زالت أقل البلدان نموا، التي يوجد بها ما يزيد على ٧٦٠ مليونا من سكان العالم ولا يبلغ نصيبها من الصادرات العالمية سوى ٠,٧ في المائة، تواجه التحدي المتمثل في خدمة عبء دين ضخم لا طاقة لها به. فمدفوعات خدمة الدين تفوق بكثير العائدات من التصدير، ومن ثم تقوض القدرة الإنتاجية والتنمية الاجتماعية — الاقتصادية. وأضاف أن هذا هو السبب في أنه يرحب بالمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين والمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون اللتين أفادتا أيضا سيراليون. وقال إنه يرحب بالمثل بمبادرة الاتحاد الأوروبي المعنونة ''كل شيء إلا الأسلحة''، وقانون الولايات المتحدة لإتاحة النمو والفرصة للبلدان الأفريقية، وإتاحة اليابان لإمكانية وصول منتجات أقل البلدان نموا إلى أسواقها دون رسوم أو حصص، وزيادة مستوى الشراكة بين أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان النامية في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٣٤ - وينبغي للشركاء الإنمائيين، من أجل مساعدة أقل البلدان نموا المتعثرة على أن تقف على قدميها، تنفيذ إلغاء شامل للدين، وحشد الدعم الدولي الكافي والذي يمكن التنبؤ به وحسن التوقيت لتحقيق الالتزامات والأهداف المحددة في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا، وتعزيز تنفيذ مبادرة المعونة لصالح التجارة، وتوسيع إمكانية الوصول إلى الأسواق بتخفيض الحواجز التجارية واستئناف جولة الدوحة.

٣٥ - **السيد غورونغ** (نيبال): ذكر أنه يرحب بالاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي لتلبية شواغل أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية في شكل وضع أطر عملية المنحى لشراكات عالمية. وأضاف أنه ما زال يتعين على الرغم من ذلك، عمل الكثير لتحقيق التنفيذ التام لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا، وبخاصة فيما يتصل بكفالة التدفق المعزز للموارد. ويجب على المجتمع الدولي أن يعجل خطى جهوده في ذلك الصدد، مع مراعاة استراتيجية كوتونو لزيادة تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠.

٣٦ - ومضى يقول إنه على الرغم من اعتماد استراتيجيات إنمائية محورها الإنسان فإن معظم أقل البلدان نموا لا يزال غير قادر على التوصل إلى نتائج ملموسة، وذلك لجملة أمور منها عدم توفر القدرة الإنتاجية لديها، وعدم قدرتها على التنافس

في الأسواق العالمية، وتناقص تدفقات المعونة، وتزايد عبء الدين، وعدم حدوث زيادة في الاستثمار المباشر الأجنبي، وعدم قدرة العائد المحلي على الزيادة، والأثر غير المتناسب لتغير المناخ. ويلزم اتخاذ إجراء عاجل لتقليص هذه الاتجاهات. ويجب علاوة على ذلك، أن يفي الشركاء الإنمائيون بالتزامهم بتوفير ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية لأقل البلدان نموا، وأن يوسعوا نطاق تدابيرهم لتخفيف عبء الدين.

٣٧ - ولا تعمل التجارة كأداة لتوليد النمو في أقل البلدان نموا. ويقوض الجمود الحالي في جولة الدوحة البعد الإنمائي للتجارة، ويحبط أي عملية هادفة لإدماج أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية في الاقتصاد العالمي. ويجب تنفيذ مبادرة المعونة لصالح التجارة تنفيذا سليما لمعالجة القيود المتعلقة بجانب الإمداد والقدرات الإنتاجية لهذه البلدان. ويمكن أن تضطلع الأمم المتحدة بدور حاسم الأهمية في خدمة مصالح البلدان ذات الاحتياجات الخاصة بإبراز ما يحدث من تقدم وفجوات في تنفيذ مختلف البرامج المعنية. ورحب في هذا الصدد بتقرير الأمين العام عن استراتيجية الدعوة بشأن التنفيذ الفعال وفي حينه لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ (A/62/322).

٣٨ - ومن الأهمية بمكان الإعداد بفعالية لاستعراض منتصف المدة القادم لتنفيذ برنامج عمل الماتي الذي ينبغي أن يقيّم التقدم المحرز حتى الآن، وأن يحدد التدابير اللازمة للتغلب على الفجوات في التنفيذ. ورحب بالمبادرة التي اتخذها مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا الصدد، وشجع جميع الجهات المعنية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة على الاشتراك على نحو نشط وبناء في عملية الاستعراض. وأعلن أن نيبال تلتزم تمام الالتزام بالتنفيذ الفعال لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا وبرنامج عمل الماتي، وتؤمن بقوة بوجوب احترام الجميع لحق البلدان غير الساحلية غير القابل للتصرف في الوصول إلى البحر والخروج منه بحرية ودون عائق.

٣٩ - **السيدة بك** (جزر سليمان): طلبت إلى المجتمع الدولي أن يدعم استراتيجية كوتونو لزيادة تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠، التي تعزز تنفيذ برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا. وذكرت أن وفدها يؤيد إجراء استعراض سنوي لبرنامج عمل بروكسل، ويوافق على أن تمول الميزانية العادية للأمم المتحدة نفقات اثنين من المندوبين من كل بلد من أقل البلدان نموا للمشاركة في هذه العملية.

٤٠ - وعلى الرغم من أن القضاء على الفقر يتم تحقيقه الآن عن طريق التجارة أكثر من المعونة، فإن نصيب أقل البلدان نموا من التجارة العالمية ما زال يبلغ ٢ في المائة فقط؛ كما أنها لم تدمج على نحو تام في الاقتصاد العالمي؛ وما برح بعضها يتعرض لنظم ضريبية تقييدية. ومن ثم ينبغي لجميع البلدان الشريكة بدون استثناء أن تسمح لصادرات أقل البلدان نموا جميعها بالوصول إليها بدون رسوم أو حصص. وينبغي أيضا تخفيف عبء دين كل أقل البلدان نموا، لأن الكثير منها ما فتئ يعاني من عبء مالي ثقيل نظرا للشروط المرتبطة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين. كما أن العديد من تلك الشروط يصعب الوفاء به ولا يتفق بالضرورة مع أولويات التنمية الوطنية.

٤١ - وأشارت إلى أن وفدها يرحب بتعيين الممثل السامي الجديد لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأضافت أن وفدها يسلم بأهمية الدور الداعم الذي يضطلع به مكتب الممثل السامي في تعبئة الدعم لأقل البلدان نموا، ويؤيد النداء إلى إنشاء مكتب

تتوفر له موارد كافية ومكرس لتعزيز قضايا أقل البلدان نموا. وقالت إنه يطلب أيضا إلى منظومة الأمم المتحدة توفير الموارد والدعم للوحدة المعنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٤٢ - وأردفت تقول أن أقل البلدان نموا تحتاج إلى أن تكون لديها إحصاءات قطرية، حتى يمكنها أن تتخذ قرارات مستنيرة. وهذه البيانات موجودة بالفعل لدى منظومة الأمم المتحدة، بيد أنه ينبغي دمج كل البيانات الآتية من مختلف الوكالات في وثيقة واحدة يمكن إتاحتها لأقل البلدان نموا جميعها. وينبغي أيضا أن توضح كل وكالة ما تفعله بالضبط لعلاج مسائل ذات أهمية لأقل البلدان نموا، في إطار برنامج عمل بروكسل. وينبغي، علاوة على ذلك، إعداد تقرير على صعيد المنظومة عن تنفيذ برنامج عمل بروكسل لإكمال التقارير النظرية المعتادة في مؤتمر الأمم المتحدة القادم المعني بأقل البلدان نموا.

٤٣ - وأضافت أنه يتعين اتخاذ إجراءات عالمية جماعية، على الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، لمكافحة تغير المناخ. غير أن عدم قدرة أشد البلدان تضررا بتغير المناخ على الحصول على التكنولوجيا وعدم كفاية التمويل جعلا من العسير جدا عليها وضع برامج للتخفيف والتكيف. ومن ثم ينبغي التوصل إلى توافق جديد في الآراء في مؤتمر الأمم المتحدة القادم لتغير المناخ الذي سيعقد في بالي بشأن ضرورة عمل ما هو أكثر لحماية البيئة وإيجاد عالم أكثر أمنا للجميع.

٤٤ - **السيد لابي** (شيلي): أكد من جديد التزام بلده التام ببرنامج عمل الماتي؛ وذكر أن شيلي ستشارك بنشاط في استعراض منتصف المدة للبرنامج في الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة في عام ٢٠٠٨. وأضاف أن البلدان النامية غير الساحلية تحتاج إلى المساعدة في الوصول إلى الأسواق العالمية، وأن شيلي تقدم مساعدة ملموسة إلى هذه البلدان في أمريكا الجنوبية. وأوضح أن شيلي تقوم، بصفتها بلدا من بلدان المرور العابر، بإجراء استعراض على الصعيد الثنائي لمسائل تتعلق بتكاليف عمليات عبور الحدود، والنقل في الموانئ، والهياكل الأساسية مع البلدان المعنية. وفي حالات كثيرة منحت أيضا تسهيلات مرور عابر تزيد على تلك المنصوص عليها في الاتفاقات الحالية المتعددة الأطراف. وتم على سبيل المثال وضع برنامج لعبور الحدود مع بوليفيا، وأنشئت لجنة للتكامل المادي مع باراغواي لدراسة المسائل المتصلة بعبور المنتجات والسلع.

٤٥ - **السيدة سيو إيونجي** (جمهورية كوريا): قالت إنه ينبغي أن يكون القضاء على الفقر والتنمية المستدامة من بين الأولويات العليا لأقل البلدان نموا. ويشكل الأداء غير المتكافئ لهذه البلدان، ولا سيما انعدام التقدم الاجتماعي — الاقتصادي من جانب البلدان الواقعة إلى جنوب الصحراء، تحديا رئيسيا. ويتمثل شاغل آخر حاسم الأهمية في انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا وغيرهما من الأمراض الجائحية التي كان لها أثر معاكس على قدرة أقل البلدان نموا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٦ - وفي حين أن المسؤولية الرئيسية عن التنمية في أقل البلدان نموا تقع على كاهل هذه البلدان ذاتها، ينبغي إكمال الجهود الوطنية بدعم من حكومات ومنظمات دولية أخرى. وتلتزم جمهورية كوريا، بصفتها بلدا مانحا بزغ مؤخرا، التزاما قويا بزيادة إسهامها لمساعدة البلدان النامية في القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأعلنت أن حكومتها تعتزم، من أجل بلوغ هذه الغاية، زيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية إلى ١ بليون دولار بحلول عام ٢٠٠٩ وإلى ٣,٢ من بلايين الدولارات بحلول عام ٢٠١٥. وقررت أيضا الانضمام إلى لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ٢٠١٠. وأوضحت أن جمهورية كوريا تساعد البلدان النامية أيضا في

بناء القدرات في مجال التجارة، وأنها توسع أمكانية الوصول إلى أسواقها أمام الواردات بدون رسوم وبدون حصص من أقل البلدان نموا.

٤٧ - ومضت تقول إن تنمية الموارد البشرية، وبخاصة فيما يتعلق بالنساء، عنصر حاسم الأهمية في الاستراتيجيات الإنمائية في أقل البلدان نموا، وأن اشتراك المرأة على قدم المساواة أساسي الأهمية للتنمية في مجموعها. ويجب، بالنظر إلى أن المرأة والفتاة أكثر الناس تأثرا بالتغير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، أن يصبح تعميم المنظور الجنساني عمادا أساسيا في استراتيجيات التنمية في أقل البلدان نموا.

٤٨ - وأضافت أن وفدها يؤيد برنامج عمل الماتي الذي سيساعد على توسيع نطاق التعاون مع أقل البلدان نموا، ويلبي احتياجاتها على أنجع وجه. ومن الأهمية الفائقة أن تتشاطر البلدان جميعها المسؤولية الجماعية عن تخفيف حدة الجوع والفقر. ولهذا تعتزم جمهورية كوريا إقامة شراكات عالمية قوية بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٩ - **السيد كافاندو** (بوركينا فاصو): كرر تأكيد الحاجة إلى التنفيذ الشامل والفعال لبرنامج عمل الماتي الذي يتيح الفرصة للبلدان النامية غير الساحلية لجعل التجارة أداة لدفع عجلة التنمية. وفي حين أن الشراكة العالمية الجديدة لإقامة نظم فعالة للنقل العابر مكنت هذه البلدان من تعزيز شبكاتها للهياكل الأساسية فإنها، لسوء الطالع، قصرت عن توفير ما هو لازم للوفاء بالمطالب الحالية للتجارة الدولية. وهكذا فإنه على الرغم مما أتاحته العولمة من فرص، فإن البلدان النامية غير الساحلية ما زالت تزداد تهميشا في التجارة العالمية.

٥٠ - وأشار إلى أن الاجتماع المواضيعي المعني بتنمية الهياكل الأساسية للمرور العابر المعقود في واغادوغو، والاجتماع المواضيعي المعني بالتجارة الدولية وتسهيل التجارة المعقود في أولانباتار، كجزء من العملية التحضيرية لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل الماتي، أكدا كلاهما عن حق الحاجة الماسة إلى اتخاذ تدابير لتحسين القدرة التنافسية الاقتصادية للبلدان النامية غير الساحلية، وكفالة إدماجها في التجارة الدولية. وأوضح أن هناك عددا من مقترحات هامة تقدم بها الاجتماع المواضيعي المعقود في واغادوغو تتعلق بوضع اتفاق نموذجي إقليمي للسكك الحديدية. واتفاق نموذجي لامتياز للسكك الحديدية والملاحة الداخلية؛ واعتماد نهج متعدد الوسائط للهياكل الأساسية والخدمات المتعلقة بالنقل العابر؛ والدعم المقدم من الأوساط الاقتصادية الإقليمية؛ وتعبئة الشركاء التقنيين والماليين؛ وإقامة شراكات عامة — خاصة؛ وتعزيز نظم التتبع المحوسبة؛ وإدماج بعد بيئي في مشاريع تنمية الهياكل الأساسية.

٥١ - ومضى يقول إن المؤتمرات الدولية التي ستعقد في عام ٢٠٠٨ تتيح فرصا جيدة لزيادة اشتراك المجتمع الدولي في القضاء على القيود التي تعوق التجارة في البلدان النامية غير الساحلية. وأن وفده على ثقة من أن تنفيذ الاستنتاجات ذات الصلة لهذه الاجتماعات سيقرب المجتمع الدولي على نحو أكبر من تحقيق الأهداف المنصوص عليها في برنامج عمل الماتي. غير أن المشكلة الحقيقية لا تتمثل في عدم وجود حلول وإنما في عدم توفر الإرادة على العمل. وينبغي، بناء على ذلك، أن تقيم الاجتماعات ذات الصلة في نهاية المطاف شراكة عالمية حقيقية تؤدي إلى تقيد الشركاء التقنيين والماليين بالتزاماتهم. ولن يؤدي أي تأخير في تنفيذ برنامج عمل الماتي إلى زيادة تهميش البلدان النامية غير الساحلية فحسب، وإنما سيكون له أيضا أثر سلبي خطير على قدرتها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

البند ٥٨ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (A/62/155 و 371 و 372 و 486 و 488)

(أ) **تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)** (A/62/211 و A/62/267 و A/62/483 – E/2007/90)

(ب) **دور المرأة في التنمية** (A/62/187)

(ج) **تنمية الموارد البشرية** (A/62/308)

٥٢ - **السيدة مايانجا** (الأمينة العامة المساعدة، والمستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة): ذكرت أن تقرير الأمين العام عن دور المرأة في التنمية (A/62/187)، الذي أعد عملا بقرار الجمعية العامة ٦٠/٢١٠، يركز الانتباه على أهمية المساواة بين الجنسين لتحقيق النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة. ويشير التقرير إلى أن المرأة والفتاة ما زالتا تشكلان جزءا غير متناسب من فقراء العالم، ويحدد مختلف العوامل التي تزيد من إمكانية تأثرهما بالفقر. غير أنه يسلم أيضا بأن المرأة عامل حاسم الأهمية في عمليتي التنمية والقضاء على الفقر.

٥٣ - وفي حين أن التقرير يوجه الانتباه إلى العديد من التدابير التي اتخذتها الحكومات لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة على الصعيدين الوطني والمحلي، فإنه يشير أيضا إلى أن المرأة لا تزال حتى أيار/مايو ٢٠٠٧ تشكل ١٧,٣ في المائة فقط من البرلمانيين في البرلمانات الأحادية أو في مجالس النواب، و ١٥,٩ في المائة من المشرعين في المجالس الأعلى أو مجالس الشيوخ. وتخلص الأبحاث إلى أن زيادة اشتراك المرأة في صنع القرارات كان له أثر إيجابي على التنمية والقضاء على الفقر. بيد أن أقوى الهيئات على جميع المستويات المعنية بالشؤون المالية والتجارة والاقتصاد يسيطر عليها الرجال الذين يعارضون إدماج مناظير المساواة بين الجنسين في أعمالهم. وبناء على ذلك، يتضمن الفصل الرابع من التقرير عددا من التوصيات الرامية إلى تصحيح التوازن. وأوصى بصفة خاصة بإدماج المناظير الجنسانية في تصميم جميع استراتيجيات التنمية والحد من الفقر، وتنفيذها، ورصدها، والإبلاغ عنها، بما في ذلك عن طريق الورقات الوطنية للحد من الفقر وعمليات الإبلاغ فيما يتصل بالأهداف الإنمائية للألفية.

٥٤ - وأشارت إلى أن توافق آراء مونتيري أصبح منذ اعتماده المرجع الرئيسي للتعاون الدولي في تمويل التنمية. ومن ثم ينبغي أن يتناول مؤتمر المتابعة الدولي المعني بتمويل التنمية في عام ٢٠٠٨ التقدم المحرز، وأن يؤكد من جديد الأهداف والالتزامات، وأن يتشاطر أفضل الممارسات والدروس المستفادة فيما يتعلق بكل من الإجراءات الستة الرئيسية الواردة في نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. إلا أن المناظير الجنسانية فيما يتصل بالإجراءات الرئيسية الستة لم تحدد تحديدا واضحا في توافق آراء مونتيري، ولهذا فإن من الأساسي تحديد ووضع استراتيجيات لتناول هذه المناظير لكفالة أن تدعم نتائج عملية المتابعة هدفي المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة. وعلى الرغم من أن الموارد اللازمة لتعزيز وتنفيذ السياسات والبرامج التي تعزز المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة لا تزال غير كافية، ينبغي تعميم المناظير الجنسانية على نحو تام في الأعمال التحضيرية النهائية لمؤتمر المتابعة الدولي ونتائجه.

٥٥ - ودعت لجنة وضع المرأة، في دورتها الخمسين، إلى تعبئة التمويل الكافي للسياسات والبرامج الإنمائية التي تراعي المناظير الجنسانية، والآليات الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين، والتدابير المتعلقة بالمرأة. وسيكون الموضوع ذو الأولوية للدورة الثانية والخمسين للجنة التي ستعقد في آذار/مارس ٢٠٠٨ هو ”تمويل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة“. ويبين القرار الذي يقضي بالتركيز على هذا الموضوع الحاجة إلى التأثير على مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية من منظور جنساني. وستتيح الدورة فرصة فريدة للمجتمع الدولي لاعتماد توصيات سياسية محددة ترمي إلى

تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٥٦ - وأصبحت الاتجاهات الرئيسية التي أمكن ملاحظتها في السنة الماضية موضوع تركيز متزايد من الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة المعنية بتنفيذ الالتزامات بالمساواة بين الجنسين ومضاعفة الجهد لزيادة فعالية الأمم المتحدة في التصدي للتحديات التي تواجه المرأة، وذلك في المقام الأول بتعزيز الصلات بين النتائج السياسية والأعمال التنفيذية على أرض الواقع. وفي حين تم إحراز مكاسب رئيسية في كفالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مجالات مثل الصحة، والعمالة، والتعليم، والمشاركة السياسية، لا تزال هناك تحديات رئيسية فيما يتعلق بمكافحة الفقر، والعنف والتهميش، ومحدودية إمكانية الحصول على الموارد، والاستبعاد من صنع القرارات.

٥٧ - وذكرت أن العنف ضد المرأة يشكل على وجه الخصوص انتهاكا لحقوق الإنسان للمرأة وعائقا للتنمية. وأشارت إلى أن الدراسة المتعمقة التي أجراها الأمين العام (A/61/122/Add.1 و Corr.1) وقرار الجمعية العامة ٦١/١٤٣ أبرزا هذه المشكلة على نحو لم يسبق له مثيل وأوضحا الحاجة الملحة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة. وأضافت أن الأمين العام سيبدأ في القريب حملة متعددة السنوات على نطاق المنظومة لكفالة الحصول على استجابة متسقة وشاملة، وبخاصة لدعم الإجراءات على الصعيد الوطني. وستضطلع الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين بدور حاسم الأهمية في بدء هذه الحملة وتنسيقها. وطلبت إلى الدول الأعضاء إيلاء أولوية مماثلة لهذه المسألة.

٥٨ - **السيد ست** (مدير، مكتب دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق): ذكر، في إطار عرض تقرير الأمين العام عن تنمية الموارد البشرية (A/62/308)، أن التقرير يدرس فرص استعمال العلم والتكنولوجيا لتعزيز القدرات البشرية، والتحديات الكامنة في ذلك. وتتضمن هذه التحديات ارتفاع تكلفة تهيئة بيئة ممكنة تسهل الحصول على التكنولوجيات واستعمالها ونشرها، والحاجة إلى ربط البحث والتطوير على نحو أوثق بمزايا البحث في القطاع الإنتاجي، وإلى إيلاء أولوية أكبر إلى تعليم العلم والتكنولوجيا، مع القيام في الوقت ذاته بتنفيذ سياسات لمنع التدفق الهائل للعاملين المهرة إلى الخارج، وإلى فهم المجازفات المرتبطة بالتكنولوجيا الجديدة، وإلى تنمية القدرة على تخفيف هذه الأخطار.

٥٩ - ومن بين الفرص، يبرز التقرير الدور الحاسم الأهمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال فيما يتصل بتوفير إمكانية فعالة من حيث التكاليف، ومنصفة، وواسعة النطاق، للحصول على المعارف التكنولوجية، والتعلم التكنولوجي في البلدان النامية. ويؤكد التقرير على أهمية تدخل الحكومات في قطاعات حاسمة الأهمية مثل التعليم، والبحث والتطوير. وتكتسي تنمية القطاع الخاص أيضا بالأهمية من أجل تعزيز الصلة بين الهيئات الأكاديمية والقطاع المنتج. وينبغي تشجيع البحث الموجه نحو التكنولوجيا، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجالي البحث والتطوير والتدريب التكنولوجي. وينبغي أيضا أن يكون إنشاء المؤسسات ووضع الأنظمة المناسبة التي تسهل نقل التكنولوجيا، والتحول، والابتكار من أولويات الحكومات الوطنية.

٦٠ - ومضى يقول أن التقرير يؤكد بصفة خاصة على ضرورة أن تستثمر الحكومات في التعليم في ميادين العلم، والتكنولوجيا، والهندسة وغيرها من ميادين التقدم التكنولوجي. كما أنه يؤكد على الدور الذي تضطلع به المنظمات الدولية، بما فيها منظومة الأمم المتحدة، في تعزيز الاستعمال الفعال للعلم والتكنولوجيا من أجل تحسين رفاهة البشر. ويبرز التقرير، بصفة خاصة، دور المؤسسات الدولية

في التوعية بوجه عام بمزايا العلم والتكنولوجيا، وتعزيز الاستعمال الاستراتيجي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال بغية تعجيل التعلم والابتكار التكنولوجيين. ويؤكد التقرير في استنتاجاته وتوصياته على أهمية وضع استراتيجية متكاملة لتعزيز المعرفة والتعلم التكنولوجيين؛ والاستعمال الاستراتيجي لتكنولوجيات المعلومات والاتصال لتعجيل المعرفة والابتكار التكنولوجيين؛ والشراكات بين الحكومات والهيئات الأكاديمية وقطاع الإنتاج والأعمال التجارية؛ وتنمية الهياكل الأساسية الاقتصادية؛ ورعاية المواهب ومهارات إدارة المشاريع على الصعيد المحلي؛ وضرورة أن تقدم الجهات المانحة المساعدة في تنمية القدرات وفقا للأولويات الوطنية؛ وأهمية مساهمة منظومة الأمم المتحدة في هذه الجهود.

٦١ - **السيد زيلينيف** (الموظف المسؤول، شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): ذكر، في إطار عرض تقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) (A/62/267)، أن التقرير يقدم لمحة عامة عن التطورات الأساسية التي حدثت في أثناء العقد، ويتناول التحديات الأساسية التي تواجه البلدان والمجتمع الدولي في السعي إلى تحقيق الهدف المتمثل في القضاء على الفقر. وأضاف أن التقرير يورد في الختام عددا من التوصيات السياسية كي تنظر فيها الجمعية العامة. وأن التقييم الحالي لعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر يجري في منتصف الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتمثل التقدير الحالي في أن الفقر يتناقص على الصعيد العالمي، إلا أنه ما زال يتعين عمل الكثير.

٦٢ - ولقد أفضت النتائج المختلطة للجهود الرامية إلى الحد من الفقر إلى فهم أفضل لطبيعة ونطاق العقبات العميقة الجذور التي تواجهها البلدان في جهودها للحد من الفقر. ويتعين أن تكون الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية واسعة وشاملة، وينبغي أن تعتمد نهجا متكاملا وكليا يمكن أن يعالج الفقر من جميع أبعاده. وبدون دعم من أوساط المانحين، لا يمكن بناء القدرات وتعبئة الموارد على الصعيد الوطني في البلدان التي تعاني من صعوبات شديدة في الحد من الفقر. ومن المهم بالمثل أن تدعم الجهات المانحة والأوساط الدولية الجهود الوطنية وتساهم فيها، بتطويع المساعدة الإنمائية الرسمية وفقا لذلك وتهيئة بيئة اقتصادية عالمية تعزز فرص العمالة في البلدان النامية.

٦٣ - **السيد عباس** (باكستان): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وذكر أن عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)، والسنة الدولية للقضاء على الفقر (١٩٩٦) يضطلعان بدور هام في التوعية بالحاجة إلى رد طويل الأجل على جميع المستويات للتصدي للتحدي المتمثل في الفقر. وأعلن أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تؤيد، من أجل تعزيز الزخم الذي تولد عن هذه الأحداث وكجزء من الهدف الأعم للقضاء على الفقر، إعلان عقد ثان للقضاء على الفقر في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٧.

٦٤ - وما برح تمكين المرأة أساسي الأهمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتصل بالقضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين. ومن المهم ألا يتم التسليم بدور المرأة في القضاء على الفقر فحسب، وإنما أيضا أن يتم تمكينها بجعلها تتمتع بحقوق متكافئة وتزويدها بفرصة كاملة للحصول على التعليم، والتدريب، والعمالة، والتكنولوجيا، والموارد الاقتصادية والمالية. ومن شأن هذا أن يمكنها من الاضطلاع بدور معزز في الجهود الإنمائية الوطنية. وينبغي إجراء بحوث نوعية وكمية لأثر المرأة وفعاليتها في اتخاذ القرارات، وأثرها على التنمية والقضاء على الفقر على الصعيدين الوطني والدولي.

٦٥ - ومضى يقول أن تنمية الموارد البشرية أساسية الأهمية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وأن العلم والتكنولوجيا جوهريا الأهمية أيضا. وقد أصبحت القيود على إمكانية الحصول على التكنولوجيا، ولا سيما التكنولوجيا المتقدمة التي يمكن أن تعالج المشاكل الإنمائية الهامة، دليلا رئيسيا على عدم المساواة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ويتعين استعراض القيود على نقل التكنولوجيا واقتنائها وتنقيح هذه القيود. وينبغي تقديم الحوافز للبحوث، بما فيها تلك التي يجريها القطاع الخاص، فيما يتعلق بمشاكل الفقر، التي لا تحظى الآن إلا بنسبة ١٠ في المائة من الإنفاق على البحث والتطوير.

٦٦ - **السيدة غوميز** (البرتغال): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة كرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وتركيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والارتباط ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا؛ بالإضافة إلى أرمينيا، وأوكرانيا، وجورجيا، ومولدوفا. وذكرت أن الاتحاد الأوروبي يود أن يكرر تأكيد أهمية حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الغذاء، في سياق القضاء على الفقر. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي يوافق تماما على التعريف الواسع للفقر على أنه يتضمن أبعادا أخرى بالإضافة إلى الدخل، مثل إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والاجتماعية، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والاستبعاد الاجتماعي، وانعدام الحيلة. وانعدام الصوت أو التمثيل. ولا تزال جيوب الفقر والاستبعاد الاجتماعي موجودة حتى في البلدان المتقدمة، ولهذا يلزم بذل جهود متجددة موجهة نحو المجموعات المحرومة. وتمثل خطط العمل الوطنية الموجودة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إطارا سياسيا منسقا لعلاج الفقر فيما بين الأطفال، والنساء، والمجموعات الضعيفة. ويعلق الاتحاد الأوروبي أيضا أهمية خاصة على تعزيز الشراكات العامة - الخاصة كأداة هامة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك القضاء على الفقر. ولا يزال القضاء على الفقر والتنمية المستدامة يتسمان، على النحو المسلم به في توافق الآراء الأوروبي لعام ٢٠٠٥، بالأهمية القصوى في عالم متزايد العولمة والترابط. ويؤكد توافق الآراء على أهمية التناسق السياسي للتنمية وكفالة أن تسهم سياسات الاتحاد الأوروبي في مجالات مثل التجارة والأمن والتكامل في جهود البلدان النامية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٧ - وأشارت إلى أن من رأي الاتحاد الأوروبي أن من الأهمية بمكان تعزيز الصرح الجنساني للأمم المتحدة لتلبية الشواغل التقريرية والتنفيذية وفقا لإعلان ومنهاج عمل بيجينغ وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وأضافت أنه يتعين علاج أوجه النقص الناشئة عن التفتيت الحالي لنظام الصرح الجنساني الذي يتسم أيضا بعدم الاتساق وقلة الموارد. ويلزم أن تكون هناك استراتيجيات شاملة تراعي المنظور الجنساني للقضاء على الفقر وتسمح باشتراك المرأة على نحو تام وعلى قدم المساواة في وضع السياسات واتخاذ القرارات، من أجل علاج مسألة تأنيث الفقر، وكفالة تمتع المرأة بحقوقها الإنسانية وتعزيز مساهمة المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٦٨ - ويشهد اعتماد خارطة الطريق للمساواة بين المرأة والرجل للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، والعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين، والأنظمة المنشئة للمعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين، على استمرار التزام الاتحاد بتحقيق المساواة الحقيقية بين المرأة والرجل. ويوفر بيان المفوضية الأوروبية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مجال التعاون الإنمائي المعتمد في آذار/مارس ٢٠٠٧، واستنتاجات المجلس الأوروبي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مجال التعاون الإنمائي المعتمد في أيار/مايو ٢٠٠٧، ردا واضحا

للاتحاد الأوروبي على الالتزامات الجنسانية الواردة في توافق الآراء الأوروبي من أجل التنمية.

٦٩ - وعلى الرغم من أن المرأة تدفع عجلة نمو فرص العمل في الاتحاد الأوروبي، فإنها ما زالت تواجه عقبات في السبيل إلى المساواة. وعلى الرغم من بعض التغيرات السارة الناجمة في المقام الأول عن نهج تعميم المنظور الجنساني المعتمد في جميع السياسات والأنشطة الأوروبية فإن الفصل الأفقي والرأسي في مجال العمل ما زال يؤثر سلبا على اشتراك المرأة في قوة العمل، وبخاصة على صعيد اتخاذ القرارات. وثمة سبب جيد التوثيق لهذا التمثيل غير المتكافئ وهو الدور المزدوج الذي ما برحت المرأة تضطلع به في العمل وفي الأسرة. ولهذا يكتسي وضع تدابير للتوفيق بين مسؤوليات الأسرة ومسؤوليات العمل بأهمية أساسية، ويتعين أيضا تشجيع دور الرجل في التوفيق بين العمل وحياة الأسرة.

٧٠ - ويؤكد الاتحاد الأوروبي دعمه القوي للتنفيذ التام لبرنامج عمل القاهرة المعتمد في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤ والتزامه به، فضلا عن الإجراءات الأساسية لزيادة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر المتفق عليها في استعراض السنوات الخمس، وإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية، وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ولا يمكن تحقيق المساواة بين الجنسين دون ضمان الصحة الجنسية والإنجابية للمرأة وحقوقها.

٧١ - وقالت إن التعليم في ميدان التكنولوجيا أداة هامة لتمكين الناس وتوسيع الفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة لهم، وينبغي أن يحتل مكانا له في صميم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ولقد وضعت في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تدابير وبرامج معينة لمكافحة الاستبعاد في مجال المعلومات، وإتاحة الفرص للرجال والنساء من كل الأعمار لاكتساب المهارات والمعارف الأساسية اللازمة لزيادة اشتراكهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وما برح الاتحاد الأوروبي يسعى، منذ عام ٢٠٠٠، إلى تحقيق الهدف المطلوب تحقيقه في عام ٢٠١٠، وهو أن يصبح واحدا من أكثر الاقتصادات القائمة على المعرفة تنافسا وديناميةً في العالم. بل أن استراتيجية لشبونة المنقحة وما تلاها من مبادئ توجيهية للنمو وفرص العمل (٢٠٠٥-٢٠٠٨) اعتمدها مجلس الاتحاد الأوروبي تؤكد على نحو أقوى على ضرورة زيادة الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير التي تقوم على الابتكار التكنولوجي وفي رأس المال البشري الذي هو من العوامل المحددة الأساسية للنمو الاقتصادي في اقتصاد يقوم على المعرفة.

٧٢ - ويؤيد الاتحاد الأوروبي التركيز على دور التكنولوجيا الحيوية في توفير سبيل إلى الأمام في ميداني الزراعة والطب. ويوفر استعراض منتصف المدة الذي أجرته المفوضية الأوروبية مؤخرا لاستراتيجية علوم الحياة والتكنولوجيا الحيوية (٢٠٠٧) إطارا هاما لتنمية اقتصاد حيوي تنافسي ومستدام. وتتسم الشراكات بين العوامل الفاعلة الأساسية في الحكومات، والهيئات الأكاديمية، والقطاعات المنتجة المحلية بأنها أساسية الأهمية في تطوير البحوث ذات الاتجاه التكنولوجي، وإجراء تحول تكنولوجي طويل الأجل يعود بالفائدة على جميع قطاعات المجتمع.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.